ماهي الفرص أمام التجربة الاشتراكية في تشيلي ؟

اثبتت التطورات الأخيرة فشل تطبيق برنامج الائتلاف اليساري سلمياً

الليندي أمام الاختيار : تعبئة وتسليح الجماهير أو نجاح التآمر الرجعي

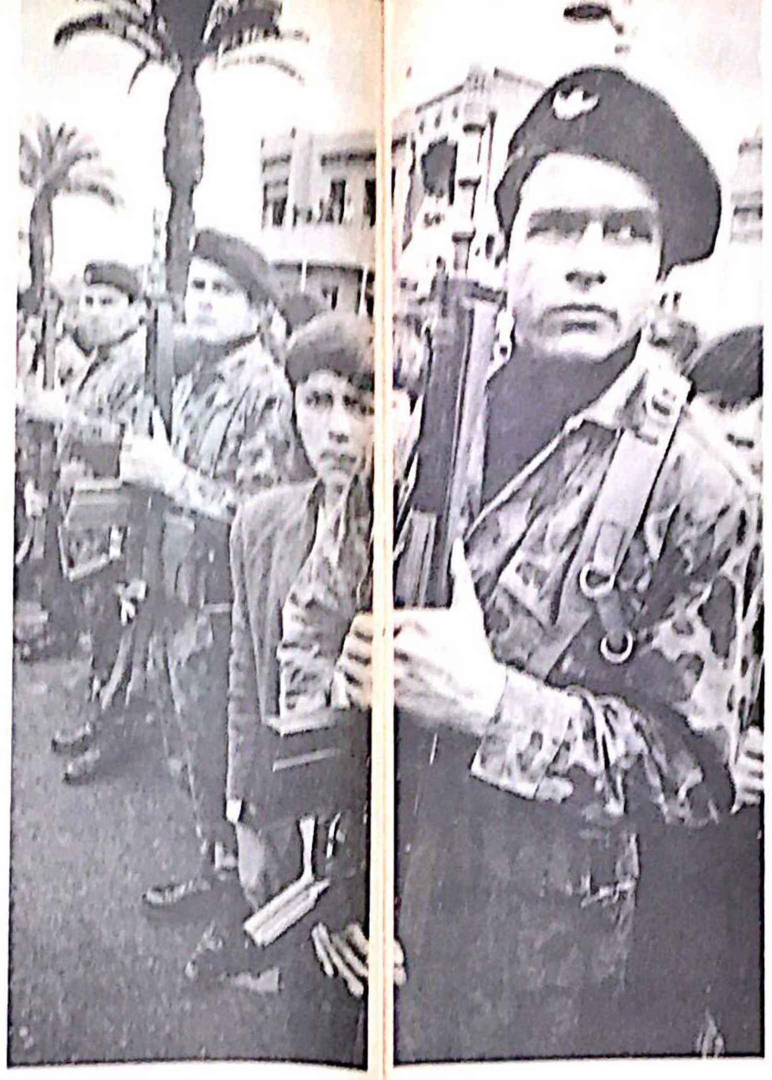

ان المتابع لما يحدث في تشيلي حاليا ، لا بد وان يتساءل عن مصير التجربة الاشتراكية في هذا البلد ، ولكن قبل الاجابة على مستقبلية هذه التجربة لا بد من عودة الى سنة ١٩٧٠ ، عندما نجح الائتلاف الشعبي في الوصول الى السلطة بعد ان طرح برنامج ٢٠ ايار الاشتراكي ، وما حدث في هذا العام من صراعات بين اليسار نفسه حول هذا البرنامج .

فالائتلاف اليساري المكون من الحزب الشيوعي التشيلي والحزب الاشتراكي وحزب مابو ، اليسار الراديكالي ، والحزب الديمقراطي الاشتراكي، وبعض التجمعات الاشتراكية الصغيرة ، هذا الائتلاف قد خاض معركة ايديولوجية ضد الحركة الثورية اليسارية ((المير)) لتقنعها بالتصويت لصالح الائتلاف الشعبي الذي طرح نظريته القائلة بامكانية الوصول الى الحكم واجراء التحول الاشتراكي في البلاد ، ضمن الانتخابات والنضالات البرلمانية .

وفي المقابل كانت حركة ((المير)) قد طرحت قناعتها القائلة بانه يستحيل اجراء التحول الاشتراكي بدون الوصول الى السلطة عبر النضال المسلح .

والتساؤل الذي يدور حاليا هو : هل من الممكن نجاح التجربة الاشتراكية في تشيلي ضمن النضال البرلماني ام ان الاحداث دعمت نظرية ((المير)) ؟

نشوء الديمقراطية في تشيلي

ولا بد قبل الاجابة على هذا التساؤل ان نعود الى تاريخ نشوء الديمقراطية في تشيلي ، اذ انه بعد الحرب الاهلية في سنة ١٩٢١ ، وضع دستور البلاد الدائم الذي نص على حرية الكلمة والمعتقد ، وحرية التعبير بكل وسائل الاعلام . وبدا هذا النظام يترسخ الى ان اصبح جزءا من حياة اهل البلاد ، واصبح كل فرد يشعر بانه يعيش حقا في بلاد حرة .

وبعد نشوء الاحزاب المتعددة في البلاد الى ان زاد عددها عن اربعة عشر حزبا ، واصبحت تشيلي بحق البلد الوحيد في امركا اللاتينية الذي يتمتع بالديمقراطية الليبرالية . فلا يجوز مثلا ، الاعتقال الكيفي ، او الغاء اية مؤسسة ديمقراطية قائمة في البلاد ، من دون الحصول على موافقة البرلمان ومجلس الشيوخ .

وكانت الاحزاب جميعها تخوض معركة الانتخابات البرلمانية وانتخابات الرئاسة ، بكل حرية ، وتطرح برامجها التي على اساسها تخوض الانتخابات . ولكن كانت الاحزاب اليمينية ، مثل الحزب الوطني برئاسة اليساندري ، تفوز دائما . وفي سنة ١٩٦٤ وصل الحزب الديمقراطي المسيحي الى الحكم برئاسة فراي .

وقد طرح هذا الحزب برنامجا اصلاحيا بدءا بالاصلاح الزراعي . وبكلام آخر بدأت البرجوازية الدينية تخوض المعركة ضد الاقطاع في الريف . وقد نجح الى حد ما ، ولكن الحزب الديمقراطي المسيحي لم يتعرض للمؤسسات الاقتصادية الضخمة بالبلاد ، التي تسيطر على رساميلها المصالح الاميركية والفرنسية العرب واليهود .

ولم يحاول فراي اجراء اي تعديلات اقتصادية في البلاد ، كتاميم البنوك والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة مثل مصانع الغزل والنسيج والنايلون ، التي كانت تشكل اكبر الاحتكارات في البلاد . بمعنى آخر ، بقي نظام الاقتصاد الحر سائدا بكل بشاعته ، وبقي استغلال المستغلين للمستغلين .

وكان الحزب الشيوعي يخوض النضالات عبر وجوده في النقابات العمالية . وكانت كل مطالبة تتم في المطالبة بتحقيق مطالب حياتية للعمال ، مثل رفع الاجور وتخفيض الاسعار وتحسين الرعاية الصحية وتامين الخدمات الاجتماعية .

ويعتبر الحزب الشيوعي التشيلي من اكبر الاحزاب الشيوعية في امركا اللاتينية ، واكبر نفوذ له كان وما يزال في منطقة فلبرايسو ، ولم يكن له قوة في الريف .

اما الحزب الاشتراكي فان قوته كانت وما تزال في الريف . وقد خاض هو الآخر نضالات مستمرة ضد الاقطاع الريفي . وقد رشح الليندي نفسه كمرشح للحزب الاشتراكي في ٤ دورات انتخابية ولكنه لم ينجح رغم تحقيقه انتصارا نسبيا في الاصوات سنة ١٩٦٤ .

نجاح الائتلاف الشعبي

وفي عام ١٩٧٠ تكون الائتلاف الشعبي وطرح برنامج ٢٠ ايار ، واستطاع ان يحقق الانتصار لاول مرة في ايلول ، رغم ان المخابرات الاميركية والقوى اليمينية قد خاضت معركة شرسة لتفشيل الائتلاف الشعبي ، وانفقوا ملايين الدولارات ، ولكن ارادة الشعب استطاعت ان تحقق الانتصار .

ولكن خلال فترة انتظار قرار الكونغرس التشيلي لان الليندي لم يحصل على الاكثرية الساحقة ، استطاع الائتلاف الشعبي ان يضع تكتيكا ذكيا ليكسب الى جانبه الاغلبية البرلمانية من الحزب الديمقراطي المسيحي ، الذين صوتوا في النهاية لصالح الليندي ، وتثبت نجاحه بذلك ، في الانتخابات .

ورغم تعاون المخابرات الاميركية مع الرجعية المحلية لتنفيذ اغتيال قائد الجيش شنايدر في محاولة لدفع الجيش الى التدخل واستلام السلطة ومنع تسلم الليندي الرئاسة ، الا ان المؤامرة فشلت لالتفاف الجيش والشعب ابعادها ، وتسلم الليندي رئاسة الجمهورية في تشرين الثاني ٧٠ .

المشكلات الدستورية

ولكن ما هي المشكلات الدستورية التي واجهها الليندي وحدت من طموحاته ؟

من المعروف في تشيلي، حسب النظام الدستوري ان اي مشروع قرار لا يمكن ان يطبق الا اذا حصل على موافقة البرلمان . فكيف اذن ، يستطيع الليندي والاغلبية البرلمانية ضده ، ان ينفذ برنامجه الاشتراكي .

لقد دفع الليندي الى البرلمان بعدة قرارات اشتراكية منها تاميم النحاس ، الذي تسيطر على مناجمه الشركات الاحتكارية الاميركية ، وتاميم البنوك والصناعات الاستهلاكية الكبيرة ، ولكنها لم تحظ بموافقة البرلمان ، باستثناء قرار تاميم النحاس .

اذن ، كيف استطاع الليندي ان يستولي على هذه الصناعات ؟!

لقد اتبع الليندي اسلوب الاستيلاء ، وهذا الاسلوب يتلخص كالتالي : يثور العمال في المصنع وهم الذين يستولون عليه ويديرونه وينظموا انتاجه ، وتتدخل الدولة في هذه الحالة على اساس انها ستراقب وتنظم عملية الانتاج والتوزيع .. بعد ذلك يجري انتخاب ادارة للمصنع من العاملين فيه . كذلك اتبع الفلاحون هذا الاسلوب في الاستيلاء على الاراضي وادارتها .

سوء الادارة والتصرف

ولكن ما هي النتيجة التي وصلت لها الحالة الاقتصادية في داخل البلاد ؟

لقد انخفض الانتاج من سوء الادارة وانخفض مستواه . واصبح ممثلو الاحزاب كل يعمل من اجل حزبه ، بحيث استشرى الفساد في بعض القطاعات ، مثل كثرة الوسطاء الذين يبيعون المواد الخام في السوق السوداء ، وكان القضية ليست هي قضية التحول الاشتراكي في هذا البلد !

اما في القطاع الزراعي فبعد ان استولى الفلاحون على قسم كبير من الاراضي لم تتوفر لهم الامكانيات التي تمكنهم من استغلالها مثل الآليات والبذار كما لم تتوفر لهم ، البرامج التي توفر ادارة جيدة واستغلال جيد للارض .

ومع ذلك فقد اتبع الراسماليون والاقطاعيون اسلوبا آخر في ضرب الاقتصاد الوطني ابتداء من تهريب القطع الاجنبي بحيث ارتفع سعر الدولار من ١٠٠ سكودو الى ١٥٠ سكودو خلال ١٩٧٠ و ١٩٧٢ ، وهنا نستطيع ان ندرك مدى الخراب الاقتصادي في البلاد .

كذلك راح الاقطاعيون يهربون المواشي عبر الحدود الى بوليفيا ، البيرو ، والارجنتين ، لضرب الثروة الحيوانية في التشيلي .

واصبحت البلاد تعاني من نقص في المواد الغذائية رهيب ، اذ اصبح المواطنون يصطفون في طوابير للحصول على الخبز واللحم والكبريت والسجائر والمعلبات . ونجد من استعراضنا هذا ان الانتاج الصناعي انخفض لسببين : الاول محاربة الدول الراسمالية المنتجة للمواد الخام للبلاد ، وعدم بيعها ما تحتاجه من مواد ، والثاني سوء الادارة . كذلك انخفض الانتاج الزراعي بسبب تهريب الماشية، وبسبب استيلاء الفلاحين على الاراضي دون ان توفر لهم الحكومة الامكانيات اللازمة .

وامام هذا الوضع تسود البلاد موجة من التذمر يغذيها الراسماليون الذين كانوا يسارعون لشراء كل ما تطرحه الدولة من مواد غذائية حتى يبقى السوق فارغا ، وتزيد بالتالي حاجة المواطن للمواد الغذائية ، وحتى يقولوا للشعب بان هذه هي الاشتراكية التي آمن بها ويريد تحقيقها ، الى ما هنالك من اشاعات الحرب النفسية المضادة التي تروج لها العملاء .

وقد قامت القوى التقدمية بحملة مضادة واستطاع الائتلاف الشعبي ان يحقق انتصارا نسبيا في الانتخابات البرلمانية الاخيرة التي جرت في آذار الماضي ١٩٧٣ .

حرب اهلية ؟

ولكن مرة اخرى ، هل يمكن ان يتم التحول الاشتراكي عبر النضال البرلماني ؟ وهل يمكن ان يحسم الحكم في التشيلي ام ان البلاد مقبلة على حرب اهلية ؟

لقد استطاع الحكم تحقيق الانجازات الاشتراكية التالية رغم كل ما واجه من صعوبات ومناورات القوى اليمينية بالتعاون مع الاجهزة الاميركية المشبوهة :

١ — تاميم مناجم النحاس
٢ — تاميم الصناعات الاستهلاكية الكبيرة
٣ — تاميم البنوك
٤ — رفع اجور العمال
٥ — توزيع الاراضي على الفلاحين .

ومع ذلك لم تستطع الحكم بالمحافظة على الاسعار التي تجاوز كل حدود ، حيث ارتفعت اسعار المواد الغذائية ٥٠ بالمئة ، وانخفضت القيمة الشرائية للعملة من ١٠٠ الى ٥٠ ، ولم تستطع الدولة ان تزيد الاجور بنفس النسبة كما جعل العمال يتحرقون بوطأة الغلاء لارتفاع الاسعار ، والدولة لا تستطيع في هذه الحالة ان تواجه هذا الارتفاع لانها تقيس الاجور على الاسعار الرسمية للمواد الغذائية التي تطرحها في الاسواق .

وامام هذه الظروف بدأت الدولة تعاني من المشاكل الاقتصادية المتفاقمة : عمال لا يستطيعون العيش الكريم وجمعية ترفع الاسعار وتحتكر المواد الغذائية وكل ما من شأنه خلق الازمات الاقتصادية ، والدولة لا تستطيع مواجهتهم بالعنف ، لان الدستور لا يجيز لها ذلك ، ولا يعطيها حق ملاحقة الافراد الاستيلاء على اموالهم او سجنهم ، وذلك تحت شعار الديمقراطية ، وخاصة اذا عرفنا بان كبار الراسماليين اعضاء في مجلس الشيوخ والنواب .

حدود النضال البرلماني

كل هذه التطورات — الاولية ، تشير على ان الاسلوب البرلماني الذي اتبع في تشيلي واوصل التحالف الاشتراكي الى السلطة التنفيذية دون السلطة التشريعية قد فشل في تطبيق برنامج ٢٠ ايار بالطرق السلمية . ومن هنا جرت المحاولة الانقلابية (العسكرية) الفاشلة ، وانفجرت الازمات الوزارية والاضرابات العمالية ، واستعانت السلطة التنفيذية بالجيش لتامين حركة المواصلات توزيع المواد الغذائية . كانت تلك الخطوة اعترافا بان اليمين الرجعي لا يفهم سوى لغة القوة .

فقد حاولت الدولة كل الطرق الدستورية وفشلت ، فلجأت الى قوة الجيش . ولكن هل هذا هو الطريق الاسلم ام هناك طريقا آخر ؟

ان الحركة الثورية اليسارية في تشيلي (المير) تدعو الى استعمال العنف ضد الرجعية المحلية والامبريالية .

واي نظرة الى خريطة القوى في تشيلي تظهر بان الاحزاب اليمينية فيها مسلحة لها قوتها في البرلمان وفي الشارع . فما هو الحل ؟ هل تشيلي مقبلة على حرب اهلية وهل ميزان القوى في صالح اليسار ؟

في الواقع من الصعب على المرء ان يحسم في هذا لان موازين القوى متساوية تقريبا . ولكن مما لا شك فيه انه بات امام الحكم طريق واحد لا بد من سلوكه ، وهو تنظيم وتعبئة وتسليح جماهير الشغيلة والفلاحين وخوض المعركة ضد التحالف الرجعي لسحقه نهائيا . اما السياسة الاصلاحية المتبعة حاليا فانها لن تؤدي الا الى المزيد من المآزق الاقتصادية ، خاصة وان الرجعية المتحالفة مع المصالح الامبريالية ، لها قوة رهيبة في البلاد وقادرة على استنزاف الدولة على مراحل بحيث يصل الوضع الى حالة بائسة تدفع بالجماهير لان تطالب بعودة فراي (الحزب الديمقراطي المسيحي) الى السلطة لانقاذ البلاد . واي متابع في الواقع ، للاحداث الجارية حاليا ، يجد ان نجم فراي قد عاد الى الظهور ، خاصة وانه لا يمثل اليمين الرجعي المكشوف ، بل يمثل الوسط ، وقد شهدت البلاد في عهده استقرارا وانتعاشا ظاهرا . فهل يستطيع الائتلاف الشعبي الانتظار ، ام انه سيسارع الى خوض المعركة ليحسم الصراع لصالح الجماهير الكادحة في البلاد ؟ ■■

بعد توقف القصف الاميركي :

مبدأ نيكسون يحتضر في كمبوديا

((ان كمبوديا هي مبدأ نيكسون في اتقى اشكاله .. لان الذي نفعله في كمبوديا هو انا نساعد الكمبوديين لمساعدة انفسهم .. عوضا عن ان ندخل ونقوم بالقتال بانفسنا ، كما فعلنا في كوريا وكما فعلنا في فيتنام)) .

هذا الكلام قاله نيكسون في تشرين الثاني ١٩٧١ ، ولكن قبل انقضاء سنتين على هذا القول اوقفت الولايات المتحدة دورها العسكري الرسمي في كمبوديا وهي تقف في حالة شلل ، يداه مقيدتان الى الخلف ، غير قادر على فعل شيء — غير قادرة على انقاذ سمعة ((مبدأ نيكسون)) ، بعدما فشلت في انقاذ كمبوديا حتى وقف حربها الجوية اخيرا ، ليس فقط في تطويق معاقل الثوار الموزعة في مناطق الحدود ، بل فشلت ايضا في احتواء ثورة الكمبوديين الحمر (الخمير) التي امتدت وحررت اكثر من ثلاثة ارباع مساحة البلاد تحت قصف القنابل الاميركية الكثيف .

والآن بعد توقف القصف الاميركي ، يتوقع المراقبون السياسيون والعسكريون ان تكون الجولة الاخيرة هي جولة العاصمة فنوم بنه وان يكون الهجوم الثوري الرئيسي القادم مركزا عليها ، رغم وجود الاحتمال بان الثوار ربما يبدأون هجمات رئيسية على المواقع الاقليمية قبل الجولة الاخيرة . ولا يستبعد هؤلاء المراقبون ان يأتي الهجوم الرئيسي قريبا لان حكومة لون نول العاجزة — بعدما فقدت في نيران القنابل الاميركية سندها الاساسي — غير قادرة حتى على ادعاء السيطرة على العاصمة حيث بدأت سلسلة من عمليات التخريب في الداخل في اوائل الاسبوع ، كما ان وضع القوات الحكومية اليائس لا يدفع على التفاؤل بقتالها متماسكة مع استمرار القتال واستمرار تدهور الوضع الاقتصادي .

ولا يعطي المراقبون لنظام حكم لون نول اكثر من الشهر للاستمرار ، وبعضهم لا يعطيه اكثر من اسابيع قبل السقوط . والذي يخشاه واشنطن هو ان احتمال عودة سيهانوك الى السلطة ، لن يكون ايذانا بعودة ((حياد كمبوديا)) غير المستقر ، كما كان الوضع في الستينات ، ليس فقط للتغيرات والتطورات التي حصلت خلال هذه الفترة بل لان سيهانوك اليوم ام بعد سيهانوك الامس . من هنا تخشى واشنطن بالاضافة الى احتمال قرب افلات كمبوديا من قبضتها ، مضاعفات نجاح الثورة الكمبودية على الوضع في جنوب فيتنام حيث تواصل جبهة التحرير نشاطاتها العملية السياسية وحماية منجزات الثورة بينما تواصل الحكومة السايغونية بمساعدة ومشورة الخبراء العسكريين الاميركيين — الواجدين بصورة اللباس المدني — عملياتها العسكرية والارهابية ضد الثورة وضد المعارضة السياسية الثالثة فان ابو الحاكمة في سايغون .

ويعلق فيها مدوقاق واشنطن من احتمالات المستقبل القريب في كمبوديا وانجاح الثورة في التحرير الكامل للبلاد ، اذا ما اعدنا الى الذاكرة ان واشنطن قد اطاحت بنظام كان يحاول طوال سنوات ان يلعب لعبة الحياد (سيهانوك) ، ونصبت ادارة عسكرية تابعة لارادتها ، ثم قامت بغزو كمبوديا لضرب معاقل وملاجئ الثوار ، وقطع خطوط تموين ثورة الثورة في جنوب فيتنام . وتطورت الامور بطول مقاومة نظام لون نول للثورة ، ووصلت الى حدود حرب جوية اميركية ضد الشعب الكمبودي — او ما سمته واشنطن بوضع ((مبدأ نيكسون)) موضع التطبيق .

ولكن اذا كانت كمبوديا بصفتها واشنطن هي ((مبدأ نيكسون في اتقى اشكاله)) فان هذا المبدأ اذا ما جرد من العبارات الرنانة ، فهو اذا كان يعني شيئا فانه يعني عدم تورط القوات البرية الاميركية لدعم حلفاء اوفياء ، بينما تعطي قاذفات القنابل الاميركية حرية تامة في القيام بعمليات قصف جوية مكثفة ومتواصلة ، وتبقى الضمانات مثل عهد المفاوضة لا المجابهة ، مجرد عبارات لفظية تلقى جانبا ، لحظة المباشرة في تطبيق المبدأ عمليا .

وانهاء الولايات المتحدة الآن لدورها العسكري المباشر في كمبوديا بفشل ((مبدأ نيكسون)) لا يعني بانها قد خرجت من المنطقة وتخلت عن سياستها الاسيوية الجديدة ، فرغم تطورات السنوات القليلة الماضية التي عززت القوى الثورية في تلك المنطقة فان الوجود الاميركي بصورة ما يزال قائما ، وتبقى واشنطن مرتبطة بالمنطقة بواسطة التزامات ضخمة من المساعدات العسكرية للانظمة التابعة لها — تصل قيمتها في السنة المالية الحالية الى ٣ آلاف مليون دولار .

ولكن هذا الوجود الامبريالي الاميركي يستنفد ، او بالاحرى يراهن على انظمة تفقد استقرارها وسيطرتها بصورة متزايدة في وجه تعاظم المد التحرري الثوري لشعوب المنطقة ، الذي لم تستطع اخماده ولجمه لا سياسة القمع والارهاب ولا سيول القنابل الاميركية ، طوال سنوات عديدة ■■